النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

من خلال التوجه بقوة إلى صناديق الاقتراع

حركة النهضة تدعو المواطنين إلى "اغتنام الفرصة" لتجسيد اختياراتهم

دعا الأمين العام لحركة النهضة يزيد بن عائشة، أمس الجمعة بالعاصمة، المواطنين إلى الذهاب إلى صناديق الاقتراع «بقوة « في تشريعيات 12 جوان المقبلة لتجسيد إرادتهم واختيار ممثليهم في الهيئة التشريعية القادمة من أجل التغيير.

كما حث السيد بن عائشة في لقاء مع المترشحين لولايات الوسط المواطنين والمواطنات الجزائريين كل حسب موقعه إلى «اغتنام هذه الفرصة -رغم الظروف خاصة الصحية -أن يتوجهوا إلى صناديق الاقتراع واختيار مرشحيهم الذين سيمثلونهم «وتجسيد إرادتهم من خلال انتزاع الحق في سلطة القرار و مؤسسات ذات مصداقية من أجل إحداث التغيير».

كما ذكر الأمين العام بأن تشكيلته ستخوض هذه الانتخابات بمترشحين شباب وإطارات جامعية وإدارية ذات خبرة بما في ذلك العنصر النسوي وذلك على مستوى 33 ولاية حسب القانون الجديد للانتخابات «من أجل تقديم الأفضل».

وبالمناسبة أوضح الأمين العام

لحركة النهضة أن هذا اللقاء يندرج في إطار اللقاءات التحضيرية والتحسيسية للمرحلة المقبلة المتمثلة في الحملة الانتخابية أنه سيتم عقد جلسة تقييمية للمرحلة السابقة فيما بخص جمع التوقيعات وإيداع القوائم الانتخابية، إلى جانب النظر في الخطاب الذي ستتبناه الحركة في الحملة والمحاور الأساسية التي سيتم التعرض إليها.

و أضاف المتحدث بأنه سيتم خلال هذا اللقاء مناقشة الإجراءات التي ستعتمدها الحركة في تنظيم الحملة سواء من الناحية اللوجستيكية أو برمجة خرجات مسؤولي الحزب على مستوى الولايات وكذا فيما يتعلق بمضمون الدعاية والإمكانات إلى جانب عقد الشرف الذي سيلتزم به المترشحون اتجاه الحزب و بقراراته وخطه السياسي والالتزام بالتعهدات المقدمة للمواطنين.

وعبر السيد بن عائشة عن أمله أن يكون الاستحقاق القادم «لبنة في بناء الثقة بين الحاكم والمحكوم وفي العملية السياسية ذات المصداقية لاعتبارها الوسيلة الوحيدة من أجل التغيير.

واج

الشعب

لصلتهم بالمال الفاسد

إبعاد 17 شخصا من الترشح بمعسكر

فعّلت المحكمة الإدارية بمعسكر، إجراء التكفل بطعون قدمها 17 شخصا في قرار رفض المندوبية الولائية لسلطة الانتخابات - ترشحهم للانتخابات التشريعية، ضمن قوائم حرة وأخرى حزبية، بسبب وجود صلة بالمال الفاسد.

فصلت المحكمة الإدارية برفض الدعاوى المقدمة من طرف المقصين من الترشح، لعدم تأسيسها شكلا، وبذلك يكون 17 رجل مال قد خرج رسمياً من سباق تشريعيات جوان 2021، على مستوى ولاية معسكر، لتتأسس بذلك أولى خطوات التغيير من خلال إبعاد المال عن السياسة.

ولم ترفض المندوبية أي طلب ترشح للعنصر النسوي، ممثلا في 123 امرأة موزعة على 48 قائمة، في وقت نال رجال مال ومنتخبون سابقون قسطهم من الإبعاد بسبب صلتهم بأوساط المال الفاسد أو لا يملكون مبررا لمصادر نقية لثروتهم، الأمر الذي يستدعي المرور نحو تفعيل آليات قانونية أخرى في إطار مكافحة الفساد.

في ذات السياق، تعتزم جمعيات محلية تقديم دعوى قضائية ضد أحد رؤساء البلديات المترشحين للانتخابات التشريعية، من أجل المطالبة بفتح تحقيق في كيفية تسليمه لإعانات مالية لجمعيات حديثة التأسيس، وحرمانه لجمعيات محلية أخرى، واتهمت هذه الجمعيات رئيس البلدية المترشح باستغلاله للمال العام وإنجازات الدولة لتشييط حملته الانتخابية.

معسكر: أم الخير.س

غدا آخر أجل للفصل في ملفات المترشحين

8 أيام للتحضير والاستعداد للحملة الانتخابية

يكون يوم غد آخر أجل للفصل في ملفات قوائم المترشحين تحسبا للانتخابات التشريعية، بحسب ما كشفت عنه سابقا السلطة المستقلة للانتخابات، في وقت لايزال المترشحون يخوضون آخر ساعات معركة الطعون للظفر بكرسي في قصر زيغود يوسف.

هيام لعيون

يطوى، الأحد، ملف الطعون في إسقاط قوائم وملفات الترشح، بعد أن تم الفصل فيها، لتبدأ أكبر معركة، هي الحملة الانتخابية التي تنطلق يوم 17 ماي الجاري، وتنتهي يوم 8 جوان، قبل ثلاثة أيام من تاريخ الاقتراع، أي أن الصمت الانتخابي سيبدأ يوم 9 جوان، بحسب المادة 73 من قانون الانتخابات.

وبعد أن تتضح الرؤى حول المترشحين، في ظل اقتحام السباق من قبل المستقلين بشكل كبير وغير معهود لم تشهده تشريعيات سابقة، يتوقع متابعون أن تكون حملة انتخابية «فريدة»، في ظل المساعدة المالية التي أقرها رئيس الجمهورية للشباب من أجل الدعاية لبرامجهم ومساعدتهم في ولوج عالم السياسية، وترجمها القانون العضوي للانتخابات.

ومن المنتظر أن تكون المنافسة حامية الوطيس بين المستقلين ومرشحي التشكيلات السياسية، التي «تأبى أن تتنحّى جانبا»، وتترك الفرصة للقوائم الحرة لخوض غمار المعركة. في وقت ينتظر مختصون أن يتم إلزام المترشحين بضوابط أخلاقية خلالها، حفاظا على العملية ككل وحمايتها من السب والشتم بين المترشحين.

يأتي هذا في وقت كانت المندوبيات الولائية للسلطة الوطنية المستقلة، أسقطت عشرات القوائم، بسبب شبهة العلاقة مع أوساط «المال الفاسد» تطبيقا للمادة 200 من القانون العضوي للانتخابات، وصدرت بحق مترشحين من أحزاب السلطة سابقا، خاصة ما تعلق بجبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، للمضي قدما نحو تطهير الساحة السياسية من شبهة «المال السياسي الفاسد»، حتى يكون للجزائر برلمان «مطهر» من الفئة التي ضربت مصداقية التشريعيات خلال عقود ماضية، خاصة العهدة الثامنة للمجلس الشعبي الوطني التي عرفت بعهدة «الشكارة».

وستجرى التشريعيات يوم 12 جوان الداخل، وسيتم تقديم افتتاح الإقتراع، طبقا لأحكام المادة 132 من القانون، يمكن لرئيس السلطة الوطنية للانتخابات، بطلب من منسق المندوبية الولائية، تقديم افتتاح الاقتراع باثنتين وسبعين (72) ساعة على الأكثر في البلديات التي تعذر فيها إجراء عمليات التصويت يوم الاقتراع، ما يعني أن تصويت البدو الرحل في المناطق النائية سينطلق يوم 9 جوان، فيما تنص نفس المادة على أن تصويت أفراد الجالية الجزائرية بالخارج سيكون قبل 120 ساعة أي في 7 جوان. وتنص المادة 209 من قانون الانتخابات، أن رئيس السلطة المستقلة سيعلن النتائج المؤقتة للانتخابات التشريعية في أجل أقصاه 48 ساعة من تاريخ استلام محاضر اللّجان الانتخابية الولائية واللجنة الانتخابية للمقيمين بالخارج، ويمكن عند الحاجة، تمديد الأجل إلى 24 ساعة إضافية.

بسبب عدم امتلاك بطاقات الناخب

رفض بعض ملفات المترشحين بباتنة

شرعت المندوبية الولائية لمراقبة الانتخابات بولاية باتنة التابعة للسلطة الوطنية المستقلة، في دراسة ملفات المترشحين للانتخابات التشريعية المزمع تنظيمها شهر جوان القادم، في اطار تجديد الغرفة السفلى للبرلمان، حيث أعلمت المندوبية بعض الأحزاب والقوائم الحرة بضرورة تغيير بعض المترشحين لأسباب قانونية محضة.

باتنة: حمزة لموشي

علمت «الشعب»، أن مندوبية باتنة أبلغت مسؤولي بعض الأحزاب والقوائم الحرة، بضرورة تغيير بعض المترشحين لعدم استيفائهم الشروط الخاصة بالترشح، على غرار ضرورة امتلاك المترشح لبطاقة الانتخاب، فلا يعقل، بحسب ذات المصادر، أن يترشح شخص لانتخابات البرلمان وتمثيل الشعب وهو لا يملك البطاقة.

كما سجلت المندوبية ترشح أشخاص غير مقيمين أصلا بولاية باتنة وهي الدائرة الانتخابية رقم 5 وطنيا، حيث بحكم وظائفهم والتحاقهم بولايات أخرى غيّروا إقاماتهم وبطاقات الانتخاب، ولم ينتبهوا لهذا الشرط. وبالرغم من أن العهدة الانتخابية للمجلس الشعبي الوطني وطنية وليست ولائية، إلا أن المترشح يجب ان يمثلا ولاية واحدة فقط يقيم بها ويترشح ضمنها.

كما صادفت المندوبية خلال مراقبتها لملفات المترشحين، عدم احترام الأحزاب السياسية المترشحة والقوائم الحرة لشرط المناصفة بين الرجل والمرأة وعنصر الشباب في القائمة.

وقرر بعض مسؤولي القوائم الطعن، في حين سارع بعضهم لتغيير المترشحين وتجنب أي مشاكل، خاصة في هذه المرحلة المهمة من قبول ملفات المترشحين من طرف السلطة المستقلة، قبل عرضها للتحقيق الذي سيدقق فيها، حيث يتوقع متبعون للشأن إسقاط كثير منهم، خاصة لأسباب تتعلق بمستخرج الأداءات الضريبية وكذا جدول دفع الديون.

وجددت المندوبية الولائية التذكير أنه بالنسبة للذين رفضت ملفات ترشحهم فيمكن لهم تقديم الطعون من الجمعة 23 أفريل إلى الأثنين 14 ماي 2021، على أن تجدد الترشيحات حسب المادة 207 في حالة رفض ترشيحات بصدد قائمة معينة في أجل لا يتجاوز 25 يوما السابقة ليوم الاقتراع وهو 18 ماي.

الجدير بالذكر، أن المندوبية الولائية بباتنة كانت قد استقبلت ملفات 58 قائمة بصفة رسمية للانتخابات التشريعية المقبلة، منها 26 حزبا و32 قائمة حرة، في حين تمت المصادقة على استمارات الراغبين في الترشح من أصل 80 قائمة حزبية وحرة سجلت ملفات الترشح.

خنشلة

القضاء الإداري يرفض طعون المقصين

أيّد مجلس الدولة معظم الأحكام الصادرة عن المحكمة الإدارية خنشلة الخاصة بالطعون، المقدمة من طرف المترشحين للانتخابات التشريعية القادمة والمرفوضة ملفاتهم من طرف المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات لعدة أسباب.

بحسب مصادر مطلعة، فقد رفضت المحكمة الإدارية ما يقارب 15 طعنا في قرارات اللجنة بناء على تقارير أمنية سلبية في حق أصحابها والذين واصلوا معركتهم القضائية بالاستئناف أمام مجلس الدولة والذي أيد هو الآخر لحد الساعة معظم الأحكام الصادرة في الدرجة الأولى، في انتظار الإفصاح عن بعضها المتبقي.

وينتمي معظم المقصين من هذا السباق، إلى قوائم حزبي الأرندي والأفلان، منهم محافظ حزب الأفلان الجديد، وبعضهم ترشحوا في قوائم حرة وأحزاب منتمية للتيار الإسلامي، منها حمس وأحزاب من التيار الوطني.

خنشلة: إسكندر لحجازي

تشتكي "تعسف" مندوبيات السلطة الانتخابية

6 أحزاب سياسية تطلب لقاء محمد شرفي

راسل عدد من قادة الأحزاب المشاركة في التشريعيات القادمة، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، مطالبينه بعقد لقاء مع الطبقة السياسية بهدف إيجاد حلول لبعض الإشكالات التي لاقوها في الميدان، خاصة ما تعلق بإسقاط بعض القوائم بناء على المادة 191 من قانون الانتخابات وأيضا ''بعض التعسف'' في التحقيقات التي أجرتها مؤسسات الدولة المختصة. وفي هذا السياق، كشف رئيس حزب جيل جديد، الطاهر بن بعيبش، في اتصال مع ''البلاد'' أن عددا من المسؤولين السياسيين للأحزاب التي أعلنت مشاركتها في تشريعات 12 القادم، وجهوا مراسلة إلى محمد شرفي، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، يطالبونه فيها بضرورة ''عقد جلسة عمل'' للتطرق لبعض الإشكالات التي اعترضت هذه الأحزاب وقائمهم مع الامتدادات المحلية للسلطة الانتخابية. وأوضح بن بعيبش، أن هذه المبادرة وقعها 6 أحزاب سياسية، في حين أنها ''تعني جميع الأحزاب السياسية المشاركة في التشريعيات القادمة''، مؤكدا ''لضيق الوقت لم نتمكن من التواصل مع مختلف الأحزاب ولكن الجميع موافق على هذا المسعى''. وطالب بن بعيبش بضرورة ''الاستجابة السريعة لطلب لقاء رئيس السلطة الانتخابية وذلك لضيق الوقت''. وبخصوص الإشكالات التي تود هذه الأحزاب طرحها على رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أكد بن بعيبش، أنه بعد أن سجلت هذه الأحزاب وغيرها بعض ''التعسف'' في إسقاط القوائم والمترشحين ''تقرر طلب لقاء مع رئيس السلطة لمعالجة هذه القضايا''، وأبرزها - يوضح بن بعيبش - ''تتمثل في إسقاط القوائم وليس إسقاط الأشخاص''، واصفا ما لجأت إليه بعض مندوبيات سلطة الانتخابات بأنه ''خطير بالنسبة للانتخابات، خاصة وأن بعض القوائم في بعض الولايات تمكنت من جمع 2000 توقيع قدمت ملفاتها للدارسة، غير أنها أسقطت بحكم المادة 191 من قانون الانتخابات، لأن أحد المترشحين تجاوز سن الـ40 سنة بأشهر قليلة''. من جانبه، أكد المكلف بالإعلام في حزب جيل جديد، حبيب براهمية، أن الحزب من بين الموقعين على طلب لقاء محمد شرفي، مشيرا إلى أن قوائم الحزب تعرضت لإقصاء عدد من مرشحيها بسبب تقديمهم لوثيقة الإرجاء من الخدمة الوطنية وأيضا لكون بعض المترشحين غير مسجلين في القائمة الانتخابية. في حين أنهم يملكون بطاقة الناخب''، مضيفا ''إذا كان هناك تحيين للبطاقية الانتخابية ولكن المترشحين لم يكونوا على علم بهذا''، مضيفا ''بعض القضايا المتعلقة بالجهات المختصة مبالغ فيها''، مؤكدا ''نحن دفعنا بمناضليها الذين شاركوا في الحراك والذين ناضلوا ضد النظام السابق والذين يبحثون عن حل إيجابي ومن غير المنطقي إقصائهم بأمور غير معللة''. للإشارة، فإن الأحزاب التي وقعت على طلب لقاء محمد شرفي في كل من الفجر الجديد، جيل جديد، حركة مجتمع السلم، حركة البناء الوطني، جبهة العدالة والتنمية وصوت الشعب.

ع-ن

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

LE COORDINATEUR DE L'ANIE D'ALGER

Les rejets des candidatures sont justifiés

Les candidatures rejetées par l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) ont été toutes accompagnées de «justifications légales». Aucun dossier non accepté ne l'a été de façon arbitraire. C'est ce qu'a affirmé le coordinateur de l'Anie d'Alger, Noureddine Fkayer, rappelant l'article 200 de la loi électorale. «Quand on fait référence à cette disposition, cela signifie que le candidat ne répond pas aux critères exigés pour l'acceptation de sa candidature», explique-t-il. En réponse aux partis politiques ayant reproché à l'Anie «le recours abusif à cet article, notamment en ce qui concerne le lien du candidat avec l'argent sale», le coordinateur d'Alger précise que cet article a été initié par le législateur et son application est obligatoire. «Nous ne faisons qu'appliquer la loi. Critiquer ou remettre en cause cet article n'est pas de notre compétence. La législation en vigueur doit trouver tout son sens et nous sommes là pour veiller à son exécution. Chaque refus a été accompagné par ses causes», précise-t-il encore. Quant au nombre de dossiers rejetés jusqu'à maintenant, Fkayer relève que l'opération se poursuit et les chiffres définitifs seront connus après le 9 mai, date limite fixée pour la finalisation de cette étape du scrutin. «Un bilan final sera élaboré au terme de tout le travail accompli en ce sens», ajoute-t-il. Invité à se prononcer sur la prochaine campagne électorale dont le coup d'envoi est prévu le 17 mai prochain, le coordinateur de l'Anie explique que les conditions de son déroulement sont définies par la loi exactement comme toutes les autres étapes concernant l'encadrement des bureaux de vote et la gestion réglementaire du jour du scrutin. «La campagne électorale a ses délais. La loi a fixé son enclenchement et sa finalisation, et les candidats doivent se soumettre à ces règles», a-t-il affirmé. Les rassemblements seront-ils tolérés pour ces élections législatives ? Le coordinateur se limite à dire que tout est conditionné par l'évolution de la crise sanitaire. «Les dispositions nécessaires seront prises en fonction de la situation pandémique. Si l'on reste dans la normalité, nous permettrons ces rassemblements et si la situation se corse, nous agirons pour empêcher tout dérapage. Une chose est sûre, ce sont les consignes de la commission sanitaire qui seront mises en application. D'ailleurs, un protocole sanitaire est en phase de préparation pour mener à bien cette campagne électorale et toutes les étapes qui s'en suivront. L'Anie veillera à son application comme elle l'avait fait pour le scrutin autour de la révision constitutionnelle», fait-il savoir. Dans ce sillage, il a indiqué qu'une commission nationale a été mise en place à cet effet et c'est à elle que revient la charge de définir les conditions et les dispositions qui seront mises en application lors de cette campagne électorale.

■ **Karima Alloun**

LES PARTIS APPROUVENT

Pour le mouvement El Bina, les sanctions prises sont dans l'ordre naturel des choses. «En démocratie, on a la possibilité d'accepter ou de refuser un processus électoral. Mais cette démocratie dénie le droit à ceux qui boycottent d'empêcher les votants d'accomplir leur devoir électoral», relève le responsable de la communication du parti, Salah Hocine. Et d'ajouter : «Nous ne forçons personne à aller aux urnes, mais nous n'acceptons pas qu'on nous empêche d'y aller.» Même son de cloche chez le parti de Fatma-Zohra Zerouati, TAJ. «L'acte de voter est un droit et personne ne peut interdire à autrui d'aller aux urnes», note le responsable de la communication, Kamel Mida. De son avis, «il est inacceptable de fermer un centre de vote ou de détruire les urnes au motif qu'on est contre l'élection». Et d'ajouter : «La démocratie permet aux opposants au vote de le boycotter, mais n'admet aucunement un quelconque sabotage de l'opération électorale.» Même état d'esprit chez la formation de Sofiane Djilali qui conseille aux opposants du processus électoral de respecter la volonté des votants.

«C'est normal qu'il y ait des mesures pénales pour protéger les urnes et l'opération électorale. S'attaquer aux urnes ou aux votants, c'est violer les principes de la République et de la démocratie», juge Habib Brahmia, responsable de la communication du parti. Estimant que tout sabotage de l'opération électorale «est inacceptable»,

Brahmia souhaite que ceux qui vont boycotter respectent les votants. Dans ce cadre, il rappelle l'attitude observée par sa formation politique lors du boycott des précédentes consultations électorales. «A Jil Jadid, nous avons souvent fait des campagnes pour le boycott, mais nous n'avons jamais usé de la violence», observe-t-il, estimant que «la divergence des opinions est l'essence même de la démocratie». Dans ce cadre, il n'omet pas de souligner que «nous pensions dans le passé que le vote ne constituait pas une solution. Aujourd'hui, nous estimons que le vote peut offrir une solution et une chance pour le changement». Du côté du Front de l'Algérie nouvelle, «le sabotage des urnes et l'empêchement des citoyens d'aller voter sont un acte non démocratique et non éthique», soutient son président, Djamel Benabdeslam.

Toutefois, il estime que compte tenu de la situation actuelle du pays marquée par des difficultés sur le terrain dans une région du pays, «cette loi prévoyant des peines d'emprisonnement à l'égard de ceux qui perturberaient l'élection trouverait des difficultés à être appliquée». Dès lors, l'application de cette loi requiert une «souplesse et une intelligence», estime-t-il. Ahmed Chérifi, du Mouvement de la société pour la paix, préconise, quant à lui, «que la loi soit appliquée de manière égale sur tout un chacun», mais qu'«il faut prendre des mesures politiques et tenir compte de la situation et des conditions politiques prévalant actuellement dans le pays».

■ **Fatma Zohra Hakem**

ILS DÉNONCENT DES REFUS EN MASSE DE CANDIDATURES

Six partis interpellent Charfi

Ils sont six partis politiques sur les dix-neuf admis à prendre part aux élections législatives anticipées du 12 juin prochain, à avoir invité le président de l'Autorité nationale indépendante des élections à l'effet de prendre langue avec eux. Cela, au sujet de nombre de ce qu'ils considèrent être des «irrégularités», ayant émaillé la phase de traitement des dossiers de candidatures.

M. Kebci - Alger (Le Soir) - C'est Fadjr el Djadid qui a été derrière cette initiative, parti qui a vu nombre de ses listes électorales rejetées par l'Autorité que préside Mohamed Charfi pour diverses raisons. Notamment, le motif de prétendus liens de certains de ses candidats avec l'argent sale auquel auraient abouti les enquêtes des divers services de sécurité. En fait, il s'agit d'une démarche en droite ligne de ce que stipule l'article 200 de la loi portant régime électoral.

Pour Halim Benbaïbèche, cadre dirigeant du parti Fadjr el Djadid, il y a une «interprétation exagérée et erronée de cet article, qui prive notre parti, mais également beaucoup de nos partenaires politiques de listes entières». «D'où, poursuivait-il, hier vendredi, notre initiative d'une lettre à l'intention du président de l'Anie afin qu'il prenne contact avec les partis participants au prochain scrutin législatif anticipé pour traiter de cet aspect, mais pas que cela». Il y a également, poursuit-il, le critère du taux des jeunes sur les listes électorales qui est, selon lui, «abusivement appliqué».

Et cette lettre appuyée par cinq autres partis, MSP, FJD, el Binaa, parti de la Voie du peuple et Jil Jadid, déposée mercredi dernier est, depuis, sans réponse, regrette Benbaibèche qui ajoute que beaucoup de «zones d'ombre» entourent les prochaines élections. Et de citer en exemples «le mode du vote qui, selon lui, n'est toujours pas connu puisque nous ne savons toujours pas comment les électeurs voteront. Ou encore la campagne électorale proche dont «on ne sait rien de son déroulement». Ceci dit, et même s'il est signataire de cette lettre à l'intention du président de l'Anie, Jil Jadid appuie l'exclusion de candidats dont le lien avec l'argent sale est prouvé, ou ceux ayant des antécédents judiciaires.

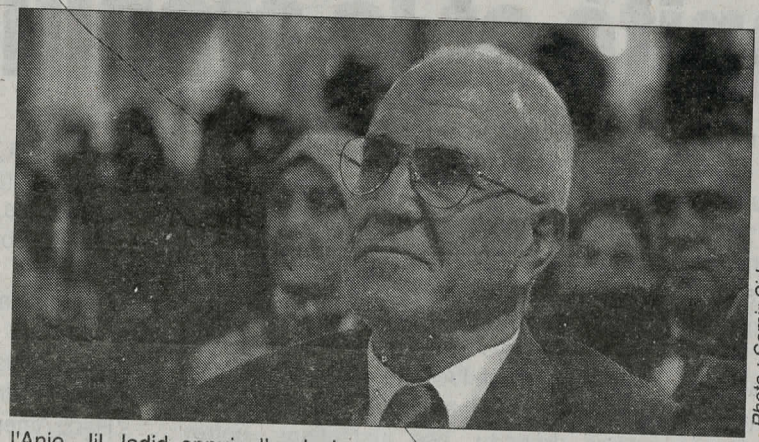

Photo : Samir Sid

Pour le chargé à la communication du parti que préside Soufiane Djilali, cela participe du principe de la «moralisation» de la vie politique nationale, qu'il faudra expurger de tous les relents de la bande qui veulent mettre à profit le prochain scrutin à l'effet de rebondir et s'assurer une immunité. Et à Habib Brahmia de regretter un certain «excès» dans l'application de cette disposition (article 200), de la loi portant régime électoral puisqu'on évoque, selon lui, des cas de candidats dont les dossiers ont été rejetés au motif qu'ils étaient des activistes du mouvement populaire du 22 février 2019.

Affirmant que le parti a présenté nombre de Hirakistes au niveau de certaines circonscriptions électorales, citant notamment Oran et Constantine, le chargé à la communication de Jil Jadid assure qu'aucune de ces candidatures n'a été rejetée, du moins pour le moment. Et à Brahmia de lier de probables refus de certaines candidatures parmi les activistes du Hirak à d'éventuels «dépassements», dont auraient été les auteurs ces derniers moins lors des marches hebdomadaires.

M. K.

Le Soir D'ALGERIE